أثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي 2015/2000

د./سعودي محمد – جامعة المدية

الملخص:

شرعت الجزائر مع بداية سنوات الألفين في تنفيذ سياسة اتفاقية توسعية ، تعتمد على عدد من البرامج التنموية وهي بذلك تتبنى الفكر الكنزي، من حيث تحريك الطلب الفعال – الطلب الحكومي، لإحداث المضاعف ثم المعجل وبالتالي تحريك معدلات النمو بشكل متسارع يسمح بامتصاص اليد العاملة المعطلة، غير أنه بعد مدة لابأس بها من تنفيذ هذه البرامج، اتضح أن النتائج المحصلة بعيدة نوعا ما عن المرغوب بها ،وهنا بدأت تطرح الأسئلة عن السبب ،حيث أرجعها العديد من الباحثين إلى جمود جهاز الإنتاج ـــولكن دعونا نطرح سؤالا أكثر عمقا وهو سبب هذا الجمود في الجهاز الإنتاجي ؟.إن الاجابة على هذا السؤال تدفعنا إلى إعطاء تصور واضح حول الدور الذي يلعبه أثر الانفاق للمرض الهولندي في تعطيل جهاز الانتاج ومن ثم إفقاد سياسة الانعاش الاقتصادي لفعاليتها .

الكلمات المفتاحية:

الانفاق الحكومي ،التحفيز الجبائي ،الانعاش الاقتصادي ،المرض الهولندي ،أثر الانفاق.

المنارة للاستشارات

مقدمة

1. سياسة الإنعاش الاقتصادي:

1.1. مفهوم سياسة الانعاش ألاقتصادي

هي سياسة إنفاقيه توسعية تهدف إلى تحريك الطلب الفعال (الطلب الحكومي) من خلال الرفع من نفقات التجهيز مما يؤدي إلى إحداث المضاعف ومن ثم المعجل والذي يساهم بدوره في تحريك معدلات النمو بنسب مقبولة ،هذا من جهة الطلب أما من جانب العرض فيتم كذلك استخدام سياسة جبائيه توسعية تعتمد على التخفيض الضريبي وتقديم الحوافز للاستثمار

الشكل 1: يوضح سياسة الانعاش الاقتصادي عن طريق تحريك الطلب

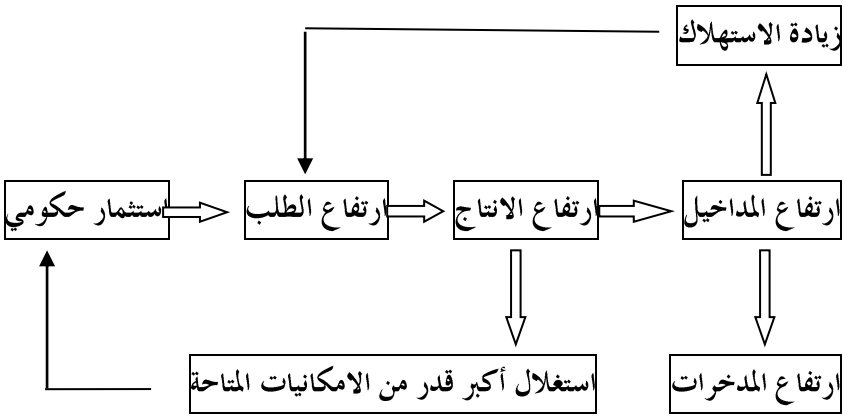

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الإلكتروني
www.skyminds.com أطلع في:2015/05/12.

كما يتم استخدام السياسة النقدية لإحداث الانعاش الاقتصادي من خلال عدد من الأدوات يقوم بها البنك المركزي قصد توفير السيولة في السوق إضافة إلى تخفيض معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها بغية تشجيع الاستثمار :

المنارة للاستشارات

الشكل 2: يوضح سياسة الانعاش الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية

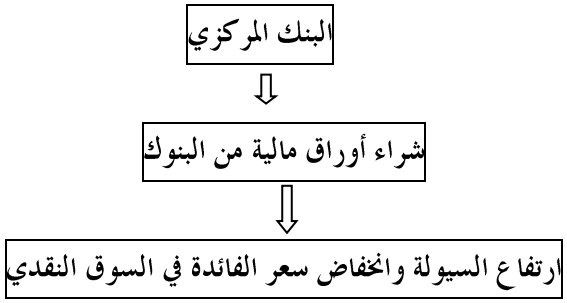

المصدر: من إعداد الباحث

فضلا على أن التوجهات الحديثة لسياسة الانعاش الاقتصادي في أي بلد تأخذ بالحسبان إن كانت الدول ذات الروابط الاقتصادية معها تتبع نفس السياسة وبالتالي السعي لتحقيق مكاسب اضافية وفيما نتناول الاشكال التالية الموضحة لهذه المفاهيم الثلاث:

الشكل 3: سياسة الانعاش الاقتصادي المتبعة في إطار إقليمي

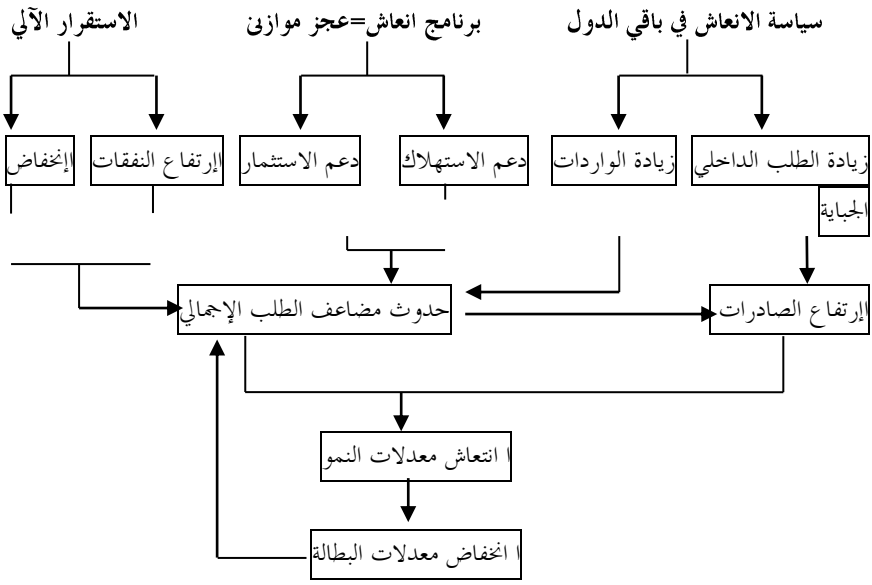

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الإلكتروني www.skyminds.com أطلع في:2015/05/12.

المنارة للاستشارات

2.1. تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015/2000:

مما سبق لاحظنا ان سياسة الانعاش الاقتصادي المتبعة في الجزائر ركزت على تحفيز جانبي الطلب والعرض من خلال نفقات التجهيز او تقديم الحوافز الجبائية وهنا ظهرت البرامج التنموية المتلاحقة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو 2010-2015 حيث تعتبر هذه البرامج التنموية الآلية الرئيسية التي تم تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي بها وبالتالي فهي سياسة موازنة بالأساس نفذت عن طريق ميزانية البرامج كالآتي:

1.2.1. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2004/2001:

الآلية هي ميزانية البرامج حيث تظهر جميع المشاريع ضمن الميزانية وجدير بالذكر أن جل البرامج المجسدة لبرنامج الانعاش الاقتصادي تظهر في الميزانية بين قوسين ويكتب أمامها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وبالتالي فإن البرنامج في حد ذاته لم يكن يشكل أساس الميزانية ولكن الاستثناء وبعبارة أصح تكملة للميزانية كما أن المشاريع التي أدرجت ضمنه هي تلك المشاريع التي توقفت خلال فترة الازمة 1986 وروعي فيها كذلك التوازن الجهوي وإعطاء الاولية للمناطق المتضررة من الارهاب ويمكن تقسيم الأدوات المستخدمة في البرنامج إلى أداتين هما :

1.1.2.1. اداة الانفاق:

تجسدت من خلال نفقات التجهيز التي تضمنها البرنامج والمقدرة ب غير أنه وللتدقيق أكثر فإن حجمها من مجموع ما تضمنه الميزانية من نفقات التجهيز لا يشكل سوى 3/1 وبالتالي فإن أية نتائج مترتبة عن البرنامج لا يمكن ارجاعها بالضرورة له ولكن لتلك النفقات مجتمعة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج متوسط الأجل يشمل أربع سنوات ، تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 خصص له غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار ،موزع على أربع قطاعات كمايلي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (1): تقسيم الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر «2001-2004» و/مليار دج

القطاع	مجموع المبالغ	النسبة المئوية من المجموع
1- الأشغال الكبرى	**210,5**	**% 40,1**
2- تنمية محلية وبشرية	**204,2**	**% 38,9**
- تنمية محلية	114,0	-
- تنمية الموارد البشرية	90,2	-
3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	**65,3**	**% 12,4**
- قطاع الفلاحة	55,8	-
- قطاع الصيد البحري	9,5	-
4- دعم الإصلاحات	**45,0**	**% 8,6**
المجموع	**525,0**	**% 100**

المصدر: رئاسة الحكومة، ملف متعلق ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004،ص04.

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه قطاعيا نجد أن أهم قطاع خص باعتمادات معتبرة هو قطاع الأشغال العمومية والبناء وهذا من منطلق أن هذا القطاع بإمكانه تحريك جل القطاعات الأخرى فمثلا الطلب على قطاع البناء يحرك قطاع صناعة مواد البناء ،الخشب ،الحديد ،الاسمنت ..الخ .

أما قطاع التنمية المحلية فقد عرف كذلك تخصيص اعتمادات معتبرة نتيجة للحالة التي كانت عليها البلديات خلال هذه الفترة، فنظرا للعجز المالي الكبير الذي عرفته جل بلديات الوطن ،فإن المشاريع المدرجة ضمن برامج التنمية البلدية كانت شبه متوقفة ،مما دفع القائمين على البرنامج إلى تخصيص مبلغ 204.3مليار دج لها ،فضلا عن ذلك فإن البرنامج هدف إلى بعث الحياة مجددا في المناطق التي عرفت نزوحا كبيرا ،خلال فترة التسعينات من القرن الماضي .

المنارة للاستشارات

كما خصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري 45ملياردج ويعتبر هذا المبلغ قيمة الشطر الأول من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

أما مخصصات دعم الإصلاحات فقد بلغت 23.18 مليار دج وجهت لما يلي[1]:

- تحديث وتطوير الإدارة الضريبية 20مليار دج.
- تهيئة المناطق الصناعية 02ملياردج.
- دعم الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية 1.1 مليار دج.
- وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط والطويل 0.08 مليار دج.

2.1.2.1. أداة التحفيز الجبائي:

لقد تنوعت السياسات المرافقة لتطبيق البرنامج والهادفة إلى تطبيقه في ظل ظروف مشجعة على النهوض بالاقتصاد الوطني وهي[2]:

- تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال الرفع من فعالية الإدارة الضريبية.
- تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية واستكمالها، إما بخوصصتها أو بفتح رأسمالها للشركات الأجانب.
- إصلاح القطاع المصرفي عن طريق اللجوء إلى فتح رأسمال العديد من البنوك العمومية.
- إعداد قانون جديد متعلق بالاستثمار من أجل تحسين المناخ الملائم له.

2.2.1. برنامج دعم النمو 2009/2005:

جاء هذا البرنامج ليعبر عن حالة اتضاح الرؤيا من خلال استخدام ميزانية البرامج كأداة اساسية لتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية ولهذا تم الانطلاق من الأسفل للأعلى لتحديد المشاريع المستقبلية أي من البرامج البلدية للقطاعية وصولا للمركزية وبهذه الطريقة تم تحديد البرنامج الخماسي وحجم نفقاته وتم استخدام كلا الاداتين السابقتين كمايلي :

المنارة للاستشارات

1.2.2.1. أداة الانفاق :

يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية نتناولها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2): يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات.

القطاع	حجم النفقات المخصصة له (الوحدة مليار دج)	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.8
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	% 40.5
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	% 4.8
تطوير التكنلوجيات الحديثة والاعلام والاتصال	50	% 1.1
دعم التنمية الاقتصادية	333.7	% 8
المجموع العام	4202.7	% 100

المصدر: رئاسة الحكومة، تقرير حول برنامج دعم النمو 2005-2009

من الموقع الإلكتروني

www.cg.gov.dz/arabe/media/pdf/ProgBilan/Prog Croissance.pdf

le 05/06/2005.

من الأغلفة المالية المخصصة للقطاعات التي تضمنها البرنامج يتضح أنه لم يحدث تغيير في الأولويات بالنسبة للقطاعات التي تمولها هذه البرامج ،حيث نال قطاع البناء أكبر قدر من الغلاف المالي تحت عنوان تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي بنسبة 45.5 % ،أما حصة قطاع الأشغال العمومية فكانت 40.5% أيضا تحت عنوان جديد هو تطوير المنشآت الأساسية، لتكون بذلك نسبتهما مجتمعين هي:86%

أي غالبية البرنامج وهو ما يعكس حرص السلطات على اعتبار هذين القطاعين المحرك الرئيسي لعجلة النمو .

وكملاحظة عامة فإن برنامج دعم النمو 2005 -2009 قد اختلف من حيث تحديد تفاصيله عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 ،حيث لم يحتوي على تحديد

المنارة للاستشارات

دقيق للمشاريع ولا أماكن تنفيذها ،كما لم يتم تحديد نسب توزيع النفقات على كل قطاع خلال كل سنة من سنوات تنفيذ البرنامج ،وإنما تم التطرق إلى المشاريع المراد تنفيذها بصفة عامة ،وضمن كل قطاع مستهدف في إطار عام هو تنفيذ المخطط الوطني للتنمية وكذا المخططات البلدية ،كما تم التركيز في كل قطاع على جوانب معينة هي كالآتي:

- في إطار تطوير قطاع الخدمات العمومية الإدارية تعطى الأولوية للهياكل المتعلقة بقطاع العدالة.
- في إطار قطاع التنمية البشرية أكثر من 66% من مجموع النفقات المخصصة له توجه لتمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي.
- في إطار قطاع الهياكل القاعدية أكثر من 75% من النفقات المخصصة له تمنح لكل من قطاع المياه والأشغال العمومية.
- في إطار المخطط التنموي الخاص بالإسكان وتحسين ظروف معيشة الأفراد أكثر من 66%من النفقات المخصصة له تمنح لقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية.
- في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي فإن كل من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ينال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع.

هذا فضلا عن مراعاة مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالمشاريع التي يتم برمجتها وهي:

- ضرورة أن تعطى الأولوية للمشاريع التي هي قيد الإنجاز.
- لا بد أن تكون هذه المشاريع متناسقة مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.
- ضرورة إطلاق عدد من المشاريع الكبرى من أجل خلق ديناميكية تهدف إلى استغلال القدرات المتزايدة للشركات الوطنية في إنجاز هذه المشاريع.

2. تعريف المرض الهولندي وأهم آثاره:

1.2. تعريف المرض الهولندي: هو تلك الآثار التي تنجم عن تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل و يشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر[3].

المنارة للاستشارات

2.2. آثار المرض الهولندي: للمرض الهولندي أثرين هما[4]:

1.2.2. أثر الإنفاق :

عند زيادة الدخل من خلال زيادة أسعار النفط أو أي مورد طبيعي آخر مثلا ، فإن ذلك سوف لن يؤثر على أسعار السلع غير القابلة للاتجار لكونها تتحدد وفقا للأسعار العالمية إلا أن هذه الزيادة ستؤثر علي ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للإتجار لكونها تتحدد بالسوق المحلي ، لذلك فإن أسعار السلع غير القابلة للإتجار ستزيد مقارنة بأسعار السلع القابلة للإتجار (سعر الصرف الحقيقي) وسيؤدي ارتفاع السعر النسبي للسلع غير القابلة للإتجار إلي رفع تكلفة الإنتاج المحلي ، وهو الأمر الذي سيشجع هذا النوع من الإنتاج على حساب إنتاج السلع القابلة للإتجار.

2.2.2. أثر تحرك الموارد:

فعند حدوث الرواج بسبب ارتفاع سعر السلعة المصدرة القابلة للإتجار أو اكتشاف مورد طبيعي جديد ، فإنه يترتب علي ذلك تحرك عوامل الإنتاج نحو هذه.

3. أثر الانفاق للمرض الهولندي على سياسة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2015/2000:

1.3. دراسات سابقة حول الموضوع :

تناولت العديد من الدراسات أثر المرض الهولندي علي الاقتصاد الجزائري ،غير أنها في مجملها تميزت بعدم الاتفاق صراحة بوجود آثار المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري حيث أن بعضها يرى أن هناك آثار شبيهة بالمرض الهولندي فقط والبعض الآخر يؤكد وجود آثار هذا المرض حسب خصوصية الاقتصاد الجزائري ، ويمكن تلخيص مجموع تلك النتائج فيما يلي :

- غياب المرض الهولندي في الجزائر لعدم وجود الأثرين التاليين[5]:
  - نفي أي علاقة لسعر الصرف الحقيقي كأثر للمرض الهولندي في الجزائر
  - نفي وجود حركة للموارد كأثر للمرض الهولندي في الجزائر.
- وجود مظاهر أخري للمرض الهولندي[6]:
  - النمو الكبير لقطاع المحروقات .

المنارة للاستشارات

- الانخفاض المتواصل في القطاع الصناعي أي قطاع السلع القابلة للتداول عمومي كان أو خاص.
- نمو ملحوظ في السلع غير القابلة للتداول خصوصا قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات السوقية

➢ ارتفاع أسعار المحروقات يؤدى إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية فى المدى القصير وهو ما يعزز حدوث اثر الانفاق للمرض الهولندي في الجزائر[7].

2.3. خصائص أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الجزائر:

يظهر أثر الإنفاق للمرض الهولندي والذي من خلال ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للإتجار وهي (التشييد ،الكهرباء ،الماء ،تجارة الجملة والتجزئة ، النقل ،الاتصالات ،التمويل ،العقارات ،بقية الخدمات) على حساب السلع المتاجر بها (الزراعة والصناعة) ولتبسيط المعلومة نقول ارتفاع أسعار السلع الموجهة للاستهلاك الداخلي نتيجة زيادة الطلب عليها والابتعاد عن إنتاج السلع الموجهة للتصدير والتي تفقد مع مرور الوقت تنافسيتها في الأسواق الدولية، غير أن حالة الجزائر في هذا الجانب تبدوا متطرفة من الناحية الاقتصادية حيث أن 98% من صادراتها هي من المحروقات أما باقي السلع فهي تشكل 2% فقط وهنا فإن اثر الإنفاق للمرض الهولندي يظهر جليا ومتفاقما بشكل خطير حيث أدي ارتفاع الطلب الكلي الداخلي إلى امتصاص كل ما يتم إنتاجه محليا ويدفع بذلك إلي زيادة الطلب على المنتجات الخارجية مما يرفع حجم الاستيراد وفيما يلي نوضح حجم الانفاق على السلع غير قابلة للإتجار في الجزائر خلال الفترة 2010/2000 ثم انعكاس ذلك الانفاق عل معدل نمو هذه السلع :

1.2.3. النفقات الموجهة لقطاع السلع غير القابلة للإتجار خلال الفترة 2010/2000:

إن المخطط للاقتصاد الجزائري وفي ظل بحثه المستمر عن موارد التمويل التي تغطي الأحجام الهائلة لنفقات التنمية سواء خلال الفترة التي سادت خلال الاقتصاد المخطط 1967 -1989 أو خلال الفترة التي تلت فترة الأزمة 2000-2010 ركز على الموارد البترولية كمصدر رئيسي لتغطية هذه النفقات وهو ما دفعه أولا إلي توجيه أكبر قدر من الاستثمارات إلي قطاع المحروقات وضخ كميات هائلة من السيولة في شريان الاقتصاد مما أدي إلي ارتفاع حجم الطلب الداخلي خاصة على قطاعات السلع غير القابلة للاتجار وتزايد هذا الارتفاع بشكل

المنارة للاستشارات

مضطرد نتيجة فشل النموذج التنموي السابق وبالتالي فإن النفقات الموجهة لتغطية الطلب على هذه السلع كانت جد كبيرة انظر الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): حجم وطبيعة النفقات على قطاع السلع غير القابلة للإتجار في الجزائر خلال الفترة 2000–2010 / و:ملياردج

السنوات	قطاع السكن	المنشآت الاقتصادية والإدارية	التعليم والتدريب	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	التنمية المحلية	المجموع
2000	69.5	63.8	38.8	12.3	30.9	**215.3**
2001	78.0	84.6	53.5	15.9	36.1	**268.1**
2002	88.4	94.2	56.0	27.4	41.1	**483.4**
2003	74.9	102.3	60	31.5	43.1	**311.8**
2004	65.9	101.2	61.8	30.8	27.9	**287.6**
2005	67.5	185.2	84.5	35.6	37.2	**410**
2006	89.7	263.9	84.1	32.9	51.1	**521.7**
2007	184.6	434.8	126.2	41.8	79.3	**866.7**
2008	187.6	619.6	135.7	54.9	78.9	**1076.7**
2009	230.8	484.2	144.9	68.5	77.6	**1006**
2010	293.5	495.4	153.5	71.2	65.3	**1078.9**
المجموع	**6349.9**					

المصدر: فار عبد القادر، أثر النفقات العمومية على النمو بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المدية ص 205.

من الجدول نلاحظ أن حجم الانفاق على قطاع السلع غير القابلة للاتجار ،عرف ارتفاعا كبيرا بين سنة 2000 وسنة 2010 حيث انتقل من 215.3 مليار دج إلى 1078.9 مليار دج بنسبة زيادة 199.56%،وذلك لكون كل من قطاع البناء والأشغال العمومية نال أكبر قدر من النفقات ضمن البرامج التنموية المسطرة خلال هذه الفترة(برنامج دعم الإنعاش 2001 / 2004 وبرنامج دعم النمو 2009/2005)،وإن كانت التفسير الاقتصادي الذي يبرر هذه النفقات هو انسحاب الدولة خلال هذه المرحلة من عملية التصنيع الإقتصادى

المنارة للاستشارات

وتركيزها على تحسين البنية التحتية ،غير أن هذا المبرر لا يخفى العجز الكبير في هذين القطاعين مما جعل الطلب عليهما كبيرا والطلب على السكن في الجزائر خير دليل على ذلك.

2.2.3. تطور معدل نمو قطاع السلع غير القابلة للاتجار:

لمعرفة معدل نمو قطاع السلع غير قابلة للاتجار سوف نتتبع نمو قطاع الأشغال العمومية والبناء كأحد أهم مكونات قطاع السلع غير القابلة للاتجار مع مقارنته بمعدل نمو السلع المتاجر بها وهي الصناعة والفلاحة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4): معدلات نمو القطاعات خلال الفترة 2000–2010 /الوحدة %

معدل النمو	قطاع البناء و الأشغال العمومية	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	معدل النمو خارج المحروقات
2000	9.8	5–	3.9–	1.2
2001	9.8	5.3–	1.9	5.4
2002	5.1	0.5–	1.2	5.3
2003	2.8	13.2	2	6
2004	8.2	1.3–	2.9	6.2
2005	5.5	19.7	1.5	4.7
2006	8	3.1	1.3–	5.6
2007	7.1	1.9	4.5–	6.3
2008	11.6	4.9	2.2–	6.1
2009	9.1	5.5	5.2	9.3
2010	6.6	6	0.9	6

المصدر: فار عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 185.

من المعطيات التي بين أيدينا نلاحظ أن معدل النمو خارج المحروقات عرف ارتفاعا مستمرا حيث انتقل من 1.2 %إلى 9.3%سنة 2009 وهي أكبر نسبة عرفها خلال الفترة 2010/2000 لكن ما يعاب على هذا المعدل هو اعتماده على النتائج الايجابية لقطاع الإشغال العمومية والبناء ولكن هذه النتائج مرتبطة أساسا بحجم الانفاق العمومي فهي سوف

المنارة للاستشارات

تنخفض مباشرة مع انخفاض النفقات العمومية الموجهة لها، في حين أن معدل قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة بقي عند حدود متدنية ،ولم ينعكس الطلب الكبير لقطاع البناء والأشغال العمومية على معدلات ،وذلك راجع إلى تغطية جزء كبير من هذا الطلب بالسلع الخارجية مما أدي إلى ارتفاع الواردات وبالتالي تناقص الفوائض المالية المترتبة عن الصدمة النفطية المواتية وتآكلها بشكل سريع ،وهو ما يعكس تغلغل أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالات الصدمات المواتية.

3.2.3. أثر الانفاق للمرض الهولندي وأثره على سياسة الإنعاش الاقتصادي :

إذا كان من الصعوبة بما كان تقدير هل هناك فعلا أثر للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري فإن تتبع أثره على سياسة الإنعاش الاقتصادي سيكون أكثر تعقيدا ، غير أننا ومن خلال التحليل السابق للآثار يمكننا تحديد طبيعة التداخل بينهما في حجم إعادة تقييم نفقات البرامج ، حيث نجد أن أثر النفاق للمرض الهولندي والذي يظهر على شكل ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للإتجار فقد ترتب عنه أثر واضح على برامج التنمية تمثل في مبالغ اعادة تقييم المشاريع المبرمجة حيث أن كلا من برنامج دعم الإنعاش 2001-2004 وبرنامج دعم النمو 2005-2009 عرف ارتفاعا كبيرا بين ما كان مخططا له وما تم تنفيذه ،ونحن هنا سوف نبين كيف ساهم ارتفاع أسعار السلع غير التبادلية كأثر للمرض الهولندي في تضخيم فاتورة البرامج التنموية لسياسة الإنعاش الاقتصادي .

1.3.2.3. ارتفاع أسعار السلع غير التبادلية وأثره على برنامج الإنعاش 2001-2004:

يتكون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أربعة محاور معروفة ويظهر جليا أن قطاع السلع غير التبادلية يؤثر أساسا من خلال محور أشغال كبرى وهياكل قاعدية وإن كان برنامج دعم الإنعاش قد توقف سنة 2004 ،إلا أن قانون المالية التكميلي لسنة 2004 و قانون المالية العادي لسنة 2005 قد تضمن مبالغ مالية إضافية لإكمال المشاريع غير المنتهية ، والتي أعيد تقييمها ، ونحن هنا سنركز على حجم المبالغ المدرجة ضمن إعادة تقييم مشاريع قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية خلال هذه الفترة ،فعند ملاحظتنا للمعطيات المالية لحجم الانفاق المسطر والمنفذ فعلا في برنامج دعم الإنعاش 2001 /2004 نلاحظ أنه لا يمثل سوى 3/1 من مجموع نفقات التجهيز خلال الفترة 2001-2004 والتي بلغت 2325.6

المنارة للاستشارات

مليار دج وهو ما جعل بعض التقارير الاقتصادية تسجل هذه النفقات كبرنامج تكميلي لدعم الإنعاش وهذا الخلط ترتب عنه عدم التحديد الدقيق للآثار المترتبة عن البرنامج . والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (5): يوضح حجم وهيكل تطور النفقات العامة للفترة 2001-2004 / الوحدة: 10^9 دج

السنوات / النفقات	2001	2002	2003	2004	المجموع
مجموع النفقات العامة	1452,9	1560	1710,3	1877,7	6600,9
نفقات التسيير	948,7	1050	1097,3	1179,3	4275,3
نفقات التجهيز خارج مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	298,8	324,1	499,8	677,9	1800,6
نفقات التجهيز المسطرة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	205,4	185,9	113,2	20,5	525
مجموع نفقات التجهيز	504,2	510	613	698.4	2325.6

المصدر: من إعداد الباحث ،

اعتماد على قوانين المالية للسنوات 2001، 2002، 2003، 2004.

أما حجم المشاريع المتأخرة والتي أعيد تقييمها فقد تضمنها قانون المالية العادي لسنة 2005، والمقدرة ب 553.21 مليار دج[8]، وبالرجوع للقيمة الأولية للبرنامج والمقدرة ب 525 مليار دج ،نلاحظ ضخامة مبلغ إعادة التقييم ،بما أنه يمثل 105.21% من المبلغ الأولى ،ونسبة 23.7%من مجموع نفقات التجهيز خلال الفترة 2004/2001،مما يدل على عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب حجم المشاريع التنموية المطبقة ،وهو ماساهم في ارتفاع أسعار المواد المستخدمة في هذه المشاريع خاصة مواد البناء والأشغال العمومية ،وأدي إلى ارتفاع مخصصات إعادة التقييم لتلك المشاريع ،كل هذه العناصر تعبر عن الأثر السلبي المترتب عن ارتفاع حجم الانفاق على سلع غير التبادلية ،من خلال ارتفاع أسعارها وزيادة المبالغ المخصصة لإنجاز المشاريع المتعلقة بها.

المنارة للاستشارات

2.3.2.3. ارتفاع أسعار السلع غير التبادلية وأثره على برنامج دعم النمو 2001-2004:

تكرر نفس الخلل مع برنامج دعم النمو حيث أضيفت له عدة برامج تكميلية هي[9]:

- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب تقدر ب:377مليار دج.
- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا المقدر ب 693 مليار دج.
- البرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم والمقدر ب: 800 مليار دج .
- البرامج التكميلية المحلية المقدرة ب:200مليار دج.

وبلغت قيمة هذه البرامج التكميلية **2070** مليار دج ،الجدول التالي يوضح قيم نفقات التجهيز خلال الفترة 2009/2005:

الجدول (6): مجموع نفقات التجهيز لسنوات 2009/2005 ، الوحدة مليار دج.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
نفقات التجهيز	553.21	1091.38	1434.83	1948.36	1348.96	6376.74

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على تقارير الوضعية المالية المعدة من طرف وزارة المالية.

كما أن مجموع مبالغ إعادة تقييم المشاريع المتأخرة من برنامج دعم النمو قد تضمنها قانون المالية لسنة 2010 وقانون المالية العادي لسنة 2011،والجدول التالي يوضح حجم المبالغ :

الجدول رقم (7): نفقات تكميلية لبرنامج دعم النمو 2009/2005.الوحدة مليار دج

السنوات	المبالغ
نفقات التجهيز لسنة **2010**	956.91
نفقات التجهيز للسداسي الأول **2011**	890.92
المجموع	1847.83

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على تقارير الوضعية المالية المعدة من طرف وزارة المالية.

المنارة للاستشارات

من الجدول نلاحظ أن حجم النفقات التي خصصت للمشاريع المتأخرة من برنامج دعم النمو قدرة ب 1847.83 مليار دج ، وهي بذلك تشكل نسبة 43.96 %من مجموع المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو والمقدرة ب 4202.7 مليار دج،كما تمثل نسبة 28.9%،وهي نسبة لا تختلف كثيرا عن نسبة الـــتأخر السابقة في الفترة 2004/2001،مما يدل على بقاء الأثر السلبي لارتفاع أسعار السلع غير التبادلية ،كأحد أهم معوقات تنفيذ هذه البرامج التنموية.

الخاتمة :

من خلال المعطيات التي هي بين أيدينا نلاحظ أن أثر الانفاق للمرض الهولندي ساهم بشكل كبير في جل السلبيات التي رافقت تنفيذ البرنامج ،ولهذا فإن أي استراتيجية تنموية يتم تسطيرها مستقبلا لابد لها أن تضع بعين الاعتبار هذا العائق مع محاولة التقليل من آثاره عن طريق تجنب الاعتماد المفرط على المحروقات كمصدر لتراكم رأس المال .

المنارة للاستشارات

المراجع:

1. رئاسة الحكومة، ملف متعلق ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
2. سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر –حالة ولاية المدية –، رسالة ماجستير غير منشورة، الشلف، 2006، الجزائر، ص 171.
3. كريستين إبراهيم –زادة ، المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس، 2003.
4. عادل عبد الله، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية ، بحوث ومناقشات ندوة عقدة في القاهرة 1996، المعهد العربي للتخطيط ، ص 180.
5. دربال عبد القادر، مختار دقيش، العلة الهولندية :نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 11 سنة 2011.
6. زايري بلقاسم، المؤسسات وفرة الموارد و النمو الاقتصادي، :بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 2013.
7. شكورى سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان ،2012.
8. قانون المالية لسنة 2005.
9. صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاع بين النظرية الكنزية و إستراتيجية النمو غير المتوازن خلال الفترة 2001-2014، المؤتمر الدولي تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،جامعة سطيف،2013.

المنارة للاستشارات